أثر عقود البوت فى جذب الاستثمارات الاجنبية

إعداد
الباحث/ بدر المطيري

DOI NO. https://doi.org/10.59660/49106
Received 26/05/2024, Revised 17/06/2024, Acceptance 17/07/2024, Available online 01/01/2025

Abstract

Saudi Arabia is distinguished by a strategic geographic location extending along the coasts of the Arabian Gulf and the Red Sea, making it a key hub for trade between Asia, Europe, and Africa. The country has leveraged this position through its Vision 2030 to bolster its non-oil economy and transform itself into a global logistics center by enhancing port infrastructure and operational efficiency. Achieving these goals requires substantial financial investments, with efforts to alleviate the burden on the budget through Build-Operate-Transfer (BOT) contracts that meet citizens' needs and enhance economic development. Despite the benefits of these contracts, they may lead to legal disputes, highlighting the crucial role of arbitration in resolving these conflicts independently and effectively, thereby boosting confidence in the judicial system and enhancing investment attractiveness. The study aims to highlight the impact of arbitration in maritime contracts in Saudi Arabia and utilize its advantages within the judicial system to chart paths to avoid pitfalls in the future. Research findings underscore the increasing significance of BOT contracts when concluded with foreign companies providing external financing, thereby enhancing the host state's economic cycle. This importance is manifested through investment guarantees extended to foreign investors, including resorting to arbitration to settle disputes arising from BOT contracts, fostering a safer and more appealing investment environment.

Keywords: BOT Contracts, Arbitration, Foreign Investment.

المستخلص

المملكة العربية السعودية تتميز بموقع جغرافي استراتيجي يمتد على سواحل الخليج العربي والبحر الأحمر، مما جعلها مركزًا رئيسيًا للتجارة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. استفادت البلاد من هذا الموقع من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزيز الاقتصاد غير النفطي وتحويل نفسها إلى مركز لوجستي عالمي عبر تطوير البنية التحتية للموانئ وزيادة كفاءتها التشغيلية. لتحقيق هذه الأهداف، تحتاج السعودية إلى استثمارات مالية كبيرة، وتسعى إلى تخفيف العبء عن الميزانية من خلال إبرام عقود البناء والتشغيل والنقل، التي تساهم في تلبية احتياجات المواطنين وتعزز التنمية الاقتصادية. ورغم فوائد هذه العقود، فإنها قد تثير نزاعات قانونية، مما يجعل التحكيم لعب دور مهم في فض هذه النزاعات بطريقة مستقلة وفعالة، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويعزز جاذبية الاستثمار. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تأثير التحكيم في العقود البحرية بالمملكة العربية السعودية، واستخدام مزاياه في النظام القضائي لتحديد المسارات لتجنب الثغرات في المستقبل. وخلصت نتائج البحث إلى أن أهمية عقد البوت تتعاظم عند إبرامه مع شركات أجنبية توفر تمويلاً خارجياً، مما يعزز الدورة الاقتصادية للدولة

المضيفة، وتتجلى هذه الأهمية من خلال الضمانات الاستثمارية المقدمة للمستثمر الأجنبي، بما في ذلك اللجوء إلى التحكيم لفض النزاعات الناتجة عن عقود البوت، مما يوفر بيئة استثمارية أكثر أمانًا وجاذبية.

الكلمات المفتاحية: عقود البوت، التحكيم ، الإستثمارات الأجنبية.

أولا: المقدمة

يعتبر عقد البوت أداة حديثة لتمويل المشاريع العامة وضمان تشغيلها بفعالية، مما يسهل على الدول تحمل التكاليف المالية الضخمة لهذه المشاريع ويجذب رؤوس الأموال للاستثمار فيها. يهدف الدول إلى تحسين البنية التحتية وتقديم خدمات عامة بتكاليف منخفضة، ويتيح نظام البوت للمستثمرين الاستفادة من رؤوس أموالهم في مشاريع ربحية بأمان واستقرار. كما يوفر قوانين الاستثمار ضمانات وامتيازات خاصة للمستثمرين، وتقوم الاتفاقيات الثنائية بتعزيز وحماية هذه الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: إشكالية البحث

تتطلب عقود الـ BOT استثمارات مالية ضخمة ومبالغ كبيرة، لذا يجب حل المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذه العقود بأسرع وقت ممكن. التأخير في فض المنازعات المتعلقة بعقود الـ BOT يؤدي إلى تعطيل استثمارات مالية ضخمة تم إنفاقها في إقامة مشاريع البنية التحتية الممولة عبر هذا النمط، وتمتد فترات النزاع القانوني المستمر مع توقف استمراري للمشروع إلى إهدار مبالغ كبيرة. يعود ذلك إلى وجود مشاكل حقيقية في النظام القضائي الرسمي، حيث تتمثل هذه المشاكل في بطء إجراءات التقاضي التي تستمر لسنوات طويلة في كثير من الحالات، نظراً لتعقيدات الإجراءات والشكليات التي تعيق سير العدالة.

ثالثاً: تساؤلات البحث

ما هو أثر التحكيم في العقود الإدارية والتشغيلية بالموانئ البحرية السعودية؟

مما تم عرضه بإشكالية الدراسة تنبع عدة أسئلة سيهتم الباحث بالإجابة عليها من خلال الدراسة وهي كالتالي:

- ما هي صياغة عقود البوت ومزاياه وعيوبه؟
- ما هي إجراءات التحكيم في عقود البوت وتنفيذ حكم التحكيم؟
- كيف يسير التحكيم في المنازعات الإدارية للعقود الإدارية والتشغيلية؟
- ما هو النظام القانوني للتحكيم في العقود البوت في ضوء أحكام ديوان المظالم والقرارات التحكيمية بالمملكة العربية السعودية؟

رابعاً: أهدف البحث

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى تأثير التحكيم في العقود الإدارية والتشغيلية بالموانئ البحرية السعودية. وقد قسم الباحث الهدف الرئيسي الى أربع أهداف فرعية لتحقيق الهدف الرئيسي، وهي:

- التعرف على ماهية صياغة عقود البوت ومزاياه وعيوبه.
- إلقاء الضوء على إجراءات التحكيم في عقود البوت وتنفيذ حكم التحكيم.
- تناول سير التحكيم في المنازعات الإدارية للعقود الإدارية والتشغيلية.
- معرفة النظام القانوني للتحكيم في العقود البوت في ضوء أحكام ديوان المظالم والقرارات التحكيمية بالمملكة العربية السعودية.

خامساً: منهج البحث

نظرا لخصوصية التحكيم في منازعات عقود الدولة ومشكلة القانون الواجب التطبيق عليها حيث يعتمد الباحث على المناهج الأتية لتحقيق أهداف الدراسة.

- المنهج الاستقرائي
- المنهج الوصفي والتحليلي
- المنهج التطبيقي

سادساً: خطة البحث

المطلب الأول: ماهية عقد البوت

أولا: مفهوم عقود البوت

ثانيا: مميزات وعيوب عقد البوت

المطلب الثانى: الطبيعة القانونية لعقد البوت

أولا: عقد البوت من قبيل العقود الإدارية.

ثانيا: عقد البوت هو عقد ذو طبيعة خاصة.

ثالثا: عقد البوت هو عقد إداري.

المطلب الثالث: الوسائل الودية لتسوية المنازعات في عقود البوت

أولا: الوسائل الودية التي تقتصر على الأطراف

ثانيا: التحكيم كوسيلة لحسم منازعات عقود البوت

ثالثا: انجازات الموانئ السعودية والاتجاهات الحديثة لمشروعات عقد البوت

المطلب الرابع: الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البوت

أولا: أهمية الشراكة وفق نظام البوت

ثانيا: التجربة المصرية للشراكة وفق نظام البوت

ثالثا: التجربة السعودية للشراكة وفق نظام البوت

المطلب الأول: ماهية عقد البوت

مصطلح "عقد البوت" ليس مصطلحا قانونيا، بل هو اختصار يُستخدم لوصف عملية التشييد والاستغلال. يُستخدم هذا المصطلح كتسمية لطبيعة العقد والالتزامات التي تنشأ عنه[1]. ويعد عقد البوت وليد النظام الرأسمالي

(١) سعد بن سعيد الذيابي، التحكيم في عقود الإنشاءات الدولية (البوت) ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع العاشر لمركز التحكيم التجاري بدول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة عمان حول التحكيم في عقود النفط والإنشاءات الدولية ،٢٠١٤، ص٧.

وامتداداً طبيعياً لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وانعكاساً للتغيرات الفكرية التي تطرأ على المجتمعات[٢]،

أولا: مفهوم عقود البوت

يهدف عقد البوت إلى تنفيذ مشاريع ضخمة تتعهد بها الحكومة لإحدى الشركات الأجنبية أو الوطنية، حيث تتولى الشركة إنشاء وتشغيل مرفق عام لحسابها الخاص لفترة زمنية محددة. بعد انقضاء مدة الاتفاق المنصوص عليها في العقد، تلتزم الشركة بنقل ملكية المرفق إلى الدولة[٣]. كما يعرف عقد البوت بأنه عقد تبرمه الإدارة مع أحد أشخاص القانون الخاص يطلق عليه اسم شركة المشروع بغرض بناء أحد المرافق العامة في الدولة على حسابه ونفقته مقابل تشغيل المرفق واستغلاله طوال مدة العقد، وفي نهاية المدة يلتزم بتسليم المرفق إلى الإدارة دون أي مقابل وبحالة جيدة تسمح باستمرار تشغيله[٤].

تعددت التعاريف لعقود البوت، ولكنها تتفق جميعها على أن عقد البوت هو اتفاق تتعهد فيه الدولة لأحد المستثمرين، سواء كان محليًا أو أجنبيًا، بإنشاء وتشغيل وصيانة مرفق عام لفترة زمنية محددة مقابل الحصول على إيرادات تغطي التكاليف وتحقق الربح. في نهاية العقد، ينتقل المرفق إلى الدولة دون أن يحق للمستثمر المطالبة بتعويض.

ثانيا: مميزات وعيوب عقد البوت

في عقود البوت، كما في جميع عقود المرافق العامة، تتواجد إيجابيات وسلبيات. هذه الجوانب ليست مقتصرة على نوع معين من العقد، بل تنطبق على جميعها. ليست الإيجابيات والسلبيات أموراً ثابتة تنتمي بشكل لازم للعقد، بل قد ترتبط به وقد لا ترتبط. وجود هذه الجوانب يعتمد على اتفاق الطرفين في العقد. لذلك، يكون الهدف من تحليلها هو تعريف الجهات المعنية بها وتنبيهها، وتقليل السلبيات لتحقيق المصلحة العامة[٥].

- **مميزات عقود البوت:**

يوفر عقد البوت لتمويل مشاريع البنية التحتية مزايا متعددة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدولة والمؤسسات العامة ذات العلاقة والقطاع الخاص. وأهم هذه المزايا هي:

١- الدولة تنفذ مشاريع بنية تحتية بتمويل وضمانات، مساهمة في النمو الاقتصادي، وفي حالة مشاكل، الحكومة لا تتحمل المخاطر[٦].

٢- عقد البوت يسمح للدولة بإقامة مشاريع كبيرة دون تحمل العبء المالي، ويوفر الحلول لتلبية احتياجات الشعوب وتوفير المرافق الحديثة[٧].

---

(٢) العشماوي، شكري رجب، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ضرورة اقتصادية دراسة تحليلية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، العدد الأول، ٢٠١١، ص ٤٧٧.

(٣) الياس ناصيف، سلسلة أبحاث قانونية مقارنة عقد ال BOT، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٦، ص٨١

(٤) الخرس، محمد بن جواد، مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٦٦

(٥) الدرويش، ضيف الله محمد أحمد، دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل مشروعات الوقف وبخاصة عقود البناء والتشغيل والتحويل (BOT)، رسالة دكتوراة مقدمه لكلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الاردن ،٢٠١٤، ص٢٠١.

(٦) الساعاتي عبد الرحيم، خصخصة إدارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في السعودية، ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الأساسية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٩٩، ص٩.

٣- عقد البوت يخفّف الأعباء عن موازنة الدولة ويتيح وفورات مالية، مما يمكنها من توجيه الأموال إلى قطاعات أخرى ويقلل من الاقتراض ومديونية الدولة[٨].

٤- يشاركة القطاع الخاص بصورة واضحة في تصميم وبناء وتشغيل المرافق الأساسية تسهم في تنفيذها بكفاءة عالية، مع تكلفة أقل، جودة مرتفعة، وزمن أقل مقارنة بالتمويل العام.

٥- في نموذج البوت، يتحمل القطاع الخاص تكاليف المشروع وأرباحه من التدفقات النقدية، مما يعني عدم تحميل دافعي الضرائب الأعباء المالية للمشاريع. هذا يؤدي إلى عدالة في توزيع الأعباء المالية حيث يتحمل المستفيد المباشر من المشروع تكاليفه[٩].

٦- التعاقد مع الشركات الأجنبية في عقود البوت يسهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة والطرق الحديثة للإنتاج والتشغيل إلى القطاع المحلي.

٧- تدريب العمالة الوطنية حيث تتيح عقود البوت فرص التدريب للعمالة المحلية لإدارة المشاريع بعد انتهاء العقد، وتلزم الشركة المنفذة بتدريب العناصر المحلية لعملية التشغيل والصيانة للمشروع بعد تسليمه للدولة[١٠].

٨- يتيح نظام عقد البوت بنقل التكنولوجيا والتى تمثل أحد أهداف مشروعات البوت ما يستوجب التنبه لهذه المسألة عند إعداد اتفاقية المشروع[١١].

٩- تتحمل الشركة المقاولة مسؤولية صيانة المشروع حتى تسليمه بحالة جيدة. تزداد أرباح الشركة كلما طالت مدة العقد وكلما كانت جودة المشروع عالية[١٢].

١٠- زيادة الاستثمار الممول من الخارج تعزز بيئة الاستثمار وتسهم في تحقيق عوائد وفوائد أكبر، من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير الوعي الاستثماري، مما يجذب مزيدًا من الاستثمارات في المستقبل[١٣].

١١- يُساهم عقد البوت في الحفاظ على أملاك الدولة، حيث لا تنتقل الملكية في المشروع بشكل نهائي إلى القطاع الخاص، بل تعود إلى ملكية الدولة في نهاية مدة العقد[١٤].

---

(٧) الروبي محمد، عقود التشييد والاستغلال والتسليم (BOT) دراسة في إطار القانون الدولي الخاص، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٣١٠ ، وأنظر أيضاً: جعفر، أنس، العقود الإدارية مع دراسة لعقود ال BOT ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧، ص٨٢.

(٨) الروبي محمد، عقود التشييد والاستغلال والتسليم (BOT) دراسة في إطار القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص٣١١ ، وأنظر أيضاً: جعفر أنس، العقود الإدارية مع دراسة لعقود ال BOT ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧، ص٨١. وأنظر أيضاً: أحمد سلامة بدر ، العقود الإدارية وعقود البوت BOT، مرجع سابق، ص٣٩٥.

(٩) أحمد، احمد محى الدين، تطبيق نظام البناء والتمليك BOT في تعمير الأوقاف والمرافق العامة، منظمة المؤتمر الإسلامى الدولى، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، الإمارات،٢٠٠٨ ، ص ٣.

(١٠) امل نجاح البشيتى ، نظام البناء والتشغيل والتحويلB.O.T ، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثاني والثلاثون السنة الثالثة، ٢٠٠٤، ص١٠.

(١١) امل نجاح البشيتى ، نظام البناء والتشغيل والتحويلB.O.T، المرجع السابق، ص١١.

(١٢) أبو سليمان عبدالوهاب، عقد البناء والتشغيل وإعادة الملك BOT، منظمة المؤتمر الإسلامى، مجمع الفقه الإسلامى الدولى، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، الإمارات،٢٠٠٩ ، ص ١٢.

(١٣) إلياس ناصيف، عقود الـ(BOT)، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ١٤٥.

- **عيوب عقود البوت:**

بالرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها عقود البوت إلا أن لهذه العقود العديد من العيوب منها:

١. زيادة تكاليف الاستعداد والتحضير للعقود الشاملة تستنزف الأموال الحكومية.

٢. الاعتماد على التمويل المحلي قد يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤثر سلبًا على قيمة العملة المحلية.

٣. ارتباط عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية بالاحتكار.

٤. تقدير تكاليف المشاريع بمغالاة ينتج عنه فرض أسعار مرتفعة على المستخدمين.

٥. تجاهل حقوق العمال يتضمن عدم التأمين والضمانات.

٦. طول فترة العقد يلزم الأجيال القادمة بالالتزام بنتائجه.

٧. صعوبة تحقيق الميزات المرجوة من العقود الشاملة بسبب زيادة الأعباء المالية وتحويل الأرباح إلى الخارج(١٥).

وفي هذا الإطار، يرى الباحث أن هذه العيوب لا تتعلق بجوهر عقد البوت نفسه، بل تنبع من الممارسات الخاطئة للدولة، مثل اعتمادها على الخبرات الأجنبية في تنفيذ المشاريع، أو قصور في التشريعات الوطنية، أو نقص في الخبرات القانونية الوطنية عند صياغة العقد، بالإضافة إلى تعدد جهات الاختصاص.

المطلب الثانى: الطبيعة القانونية لعقد البوت

لقد أثارت الطبيعة القانونية لعقد البوت خلافاً فقهياً بين مختلف فقهاء القانون وشراحه وانقسموا في ذلك إلى العديد من الاتجاهات الفقهية كالتالى:

أولا: عقد البوت هو عقد ذو طبيعة خاصة:

يذهب جانب من الفقه(١٦) إلى القول بأن عقد البوت هو من عقود الإدارة الخاصة التي تخضع لقواعد القانون الخاص، سواء كان مدنيًا أو تجاريًا، ولا تخضع لقواعد القانون الإداري. وبحسب هذا الجانب الفقهي، فإن عقد

---

(١٤)عطية عبد القادر، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT الدار الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠١، ص ٦٤٦ ومابعدها.

(١٥) وليد مصطفى الطراونة، إلتزامات المتعاقد مع الإدارة في عقود البوت، مرجع سابق، ص٤٧.

(١٦) مُشار لهذا الاتجاه الفقهي لدى:

- الياس ناصيف، *سلسلة أبحاث قانونية مقارنة عقد ال BOT*، مرجع سابق، ص ١٣٩.
- محمد مطر المطيري، *الحقوق والالتزامات التبادلية لأطراف عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T*، جامعة طنطا، كلية الحقوق، مصر، ٢٠١٠، ص ٨٣.
- جابر جاد نصار، *عقود البوت B.O.T والتطور الحديث لعقد الالتزام*، مرجع سابق، ص ٥٠.
- سلامة كمال طلبه المتولي، *النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT*، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٧٢.
- عصام أحمد البهجي، *عقود البوت B.O.T. الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة*، مرجع سابق، ص ٩٩.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، *عقود البوت BOT في القانون المقارن*، مرجع سابق، ص ١١٠.
- مدلول الظفيري، *تسوية المنازعات الناشئة عن عقود البوت*، مرجع سابق، ص ٦٢.

البوت لا تتوافر فيه الشروط الخاصة والمميزة للعقود الإدارية مقارنة بالعقود المدنية. لاكتساب هذا العقد الصفة الإدارية، يجب توافر بعض الشروط المحددة، وهذه الشروط هي[١٧] :

١- يتطلب أن يكون أحد أطراف عقد البوت شخصًا من أشخاص القانون العام وفقًا للتعريفات القانونية المحددة في السياق القانوني المعني.

٢- يتطلب لعقد البوت أن يكون مرتبطًا بمرفق عام أو عمومي، وهذا يعكس طبيعة هذا النوع من العقود التي تتعلق بالبنية التحتية العامة أو المرافق العامة.

٣- أن يحتوي عقد البوت عادةً على شروط استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص، مما يتيح تنفيذ مشروعات ذات طبيعة معقدة وبناء مرافق ذات أهمية عامة بطرق تختلف عن العقود التجارية التقليدية.

حسب هذا الاتجاه الفقهي فإن الشرط الأول والثاني من شروط العقود الإدارية متفق على تواجدهم في عقد البوت الذي تبرمه الدولة، أما الشرط الثالث من شروط العقد الإداري فهو غير متحقق[١٨].

ثانيا: عقد البوت هو عقد ذو طبيعة خاصة:

يذهب جانب آخر من الفقه[١٩] إلى أن عقد البوت يصعب وضع عقود البوت تحت إطار قانوني موحد أو إعطائها طبيعة قانونية محددة، سواء كانت إدارية أم مدنية، نظرًا لتعدد صورها واختلاف الشروط والعناصر التي تتضمنها كل حالة. لذا، من الأفضل دراسة كل عقد على حدة لتحديد طبيعته القانونية استنادًا إلى الشروط والعناصر الخاصة به[٢٠]. كما يرى أصحاب هذا الرأي على الرغم من أن عقد البوت يستند إلى جذور عقد امتياز المرفق العام، إلا أنه يتميز عنه بعدة اختلافات جوهرية. فعقد البوت يتطلب مفاوضات شاقة وطويلة بين طرفيه، وأصبح عقد البوت مفهومًا جديدًا في الدراسات القانونية، حيث يستند إلى مبدأ استخدام التمويل من القطاع الخاص، أي المستثمر، لإنشاء مرافق ومشروعات تحتاج إلى استثمارات كبيرة وتخدم الجمهور بشكل عام. [٢١]. لذلك، يمكن أن يدخل عقد البوت ضمن مفهوم العقود الإدارية أو العقود المدنية حسب كل حالة وشروط العقد وعناصره. تختلف الطبيعة القانونية للعقد من حالة إلى أخرى ومن مشروع إلى آخر، مما يعني أن العقد الذي تبرمه الدولة مع المستثمر لا يمتلك طبيعة قانونية واحدة بل يختلف تكييفه القانوني وفقًا للظروف المحددة لكل حالة[٢٢].

---

(١٧) عدنان عمرو، وسائل تنفيذ النشاط الاداري، د.ن، القدس، ٢٠١٠، ص١٣٥.

(١٨) كمال طلبه المتولي سلامة، النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، مرجع سابق، ص٧٢.

(١٩) مُشار لهذا الاتجاه الفقهي لدى:

- عبد الفتاح بيومي حجازي، *عقود البوت BOT في القانون المقارن*، مرجع سابق، ص ١٤٢.
- عصام أحمد البهجي، *عقود البوت B.O.T الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة*، مرجع سابق، ص ١٠٣.
- مصطفى عبد المحسن الحبشي، *الوجيز في عقود البوت B.O.T*، مرجع سابق، ص ٣٤.
- محمد مطر المطيري، *الحقوق والالتزامات التبادلية لأطراف عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T*، مرجع سابق، ص ٩١.
- كمال طلبه المتولي سلامة، *النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT*، مرجع سابق، ص ٧٦.
- أحمد سلامة بدر، *العقود الادارية وعقد البوت*، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

(٢٠) محمد مطر المطيري، الحقوق والالتزامات التبادلية لأطراف عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢١) عبد الفتاح بيومي حجازي، عقود البوت BOT في القانون المقارن، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢٢) عصام احمد البهجي، عقود البوت B.O.T. الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة، مرجع سابق، ص١٠٤.

ثالثا: عقد البوت هو عقد إداري:

أن عقد البوت هو صورة حديثة لعقود امتياز المرفق العام، والتي تُعد من العقود الإدارية التي تُحدد طبيعتها الإدارية عندما تكون الإدارة طرفاً فيها وتتصل بنشاط مرفق عام. لذلك، يُعتبر عقد البوت عقداً إدارياً يخضع للقانون والمحاكم الإدارية. التشابه بين عقد البوت وعقد امتياز المرفق العام يسهم في حسم إشكالية طبيعته القانونية، مما يثبت أن عقد البوت هو عقد إداري وفقاً للنظرية العامة للعقود الإدارية، على الرغم من أنه جديد في اسمه إلا أنه قديم ومعروف في مفهومه ومضمونه ضمن إطار عقود امتياز المرفق العام(٢٣).

يستخلص الباحث مما سبق أن عقد البوت هو في الأساس صورة حديثة لعقد امتياز المرفق العام، حيث يتعلق بإدارة واستغلال أحد المرافق العامة في الدولة، مما يجعله عقداً ذا طبيعة إدارية. نظرًا لتوافر جميع معايير وشروط العقود الإدارية فيه، فإنه يخضع لقواعد وأحكام العقود الإدارية، وتدخل المنازعات المتعلقة به ضمن اختصاص القضاء الإداري كأصل عام.

المطلب الثالث: الوسائل الودية لتسوية المنازعات في عقود البوت

عقود البوت تمتاز بطبيعتها الفنية والمعقدة، وغالبًا ما تنشأ منازعات خلال تنفيذها نتيجة لأسباب فنية. وعلى الرغم من أنه يحق لدولة المستثمر حمايته دبلوماسيًا في مواجهة البلد المضيف، إلا أن ذلك قد يشمل الاستخدام السياسي أو اللجوء إلى القضاء الدولي لحل النزاعات، خاصة إذا لم تتوافر آليات تحكيم محلية أو توجد تعقيدات قانونية تتطلب حلا دوليًا(٢٤)، تعود الوسائل الودية لحل المنازعات الاستثمارية إلى إرادة وحرية الأطراف المتعاقدة قبل اللجوء إلى القضاء أو التحكيم. في أغلب الحالات، يتم إصدار توصيات أو يفشل الأطراف في التوصل إلى الحل المرجو، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى آليات التحكيم أو القضاء لحل المنازعة بشكل نهائي.

أولا: الوسائل الودية التي تقتصر على الأطراف

تتمثل الوسائل الودية التي تقتصر على الأطراف في التفاوض والتشاور على التالي:

١. التفاوض:

التفاوض طريقة مهمة لحل النزاعات في عقود البوت، ويُفضل استخدامه لحل الخلافات بين الأطراف المتعاقدة. يُعرف التفاوض على أنه نوع من الحوار لتحقيق تسوية ترضي الجميع وتحقيق المصلحة المشتركة(٢٥).

يتفق الأطراف أثناء التعاقد عادةً على تحديد فترة زمنية معينة يلتزمون خلالها باتباع طرق التفاوض لحل النزاعات التي قد تنشأ. خلال هذه الفترة، لا يجوز لأي من الأطراف اللجوء إلى وسائل أخرى لتسوية النزاع، مثل القضاء أو التحكيم، إلا إذا فشلت عمليات التفاوض في التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين(٢٦)، وبناءً على ذلك، يجب على الأطراف عند حدوث أي خلاف أن يسعوا لحله عن طريق التفاوض على مختلف المستويات.

---

(٢٣) محمد الروبي، عقود التشيد والاستغلال والتسليم B.O.T ، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢٤) زهير بن عيسى، التحكيم في عقود الـ boot-bot، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قانون الأعمال تخصص شعبة الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ٢٠١٥، ص٤٠.

(٢٥) كامران حسين الصالحي، وسائل تسوية منازعات عقود ال bot بطرق ودية التحكيم كنموذج في ضوء القانون الإماراتي، المؤتمر الثامن عشر، عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص١٧٨. نقلا عن: مصطفى عبد المحسن الحبشي، التوازن المالي في عقود الإنشاءات الدولية ، ٢٠٠٢، ص٤٦٨.

(٢٦) حصايم سميرة ، عقود البوتB.O.T اطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مُولود معمري- تيزي وزو ، الجزائر، ٢٠١١، ص١٣٢ وما بعدها.

إذا فشلت محاولات التفاوض في إيجاد حل للنزاع، يمكنهم التوجه إلى الوسائل الأخرى لحل المنازعات، وذلك وفقاً للأحكام المنصوص عليها في العقد[٢٧].

٢. التشاور:

التشاور يحدث عندما يقترح أحد الأطراف أو طرف خارجي البدء فيه، وقد يكون له مرجعية محددة من الاتفاقيات أو العقود. يجري التشاور بشكل غير رسمي ودون إشراف خارجي، بهدف التوصل إلى اتفاق ينهي النزاع[٢٨]، في حال فشل المشاورات في حل النزاع، يجب اللجوء لوسيلة أخرى، سواء كانت ودية أو قضائية أو تحكيمية. ينبغي أن تكون المشاورات سرية وألا تضر بحقوق أي عضو في الإجراءات اللاحقة. الأعضاء يجب أن يسعوا لتسوية مرضية للمسألة قبل اللجوء إلى أي إجراء آخر بموجب التفاهم[٢٩]. بينما تم حسم العديد من النزاعات خلال مرحلة التشاور، إلا أن النزاعات التي لم يتم حلها بهذه الطريقة قد أثرت على تبادل المعلومات. يمكن أن يؤدي هذا التبادل أحيانًا إلى تحديد جوانب النزاع الهامة والجدية، مما يسهل عرضه أمام فريق التحكيم، ويؤدي إلى تسوية النزاع بسرعة[٣٠].

ثانيا: التحكيم كوسيلة لحسم منازعات عقود البوت

تتمثل الاشكالية التي تطرح في هذا المجال في ان عقد البوت له نظامه الخاص، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يوجد نظام خاص بالبند التحكيمي في العقد الإداري،

١. تأثير الطابع الإداري لعقد البوت على اتفاقية التحكيم

يعد تأثير الطابع الإداري لعقد البوت على اتفاقية التحكيم هو أمر واضح في الممارسة العقدية الدولية، وذلك لان أطراف هذا العقد وموضوعه محددان، ففي مطلق الأحوال تكون الدولة متعاقدة مع مستثمر أجنبي، وكذلك يهدف هذا العقد الى بناء و تطوير البنية التحتية للدولة ،لذلك فإنه عادة ما يتم اللجوء الى مراكز التحكيم الدولية[٣١]، كما انه في بعض الاحيان يتم اللجوء إلى التحكيم التجاري.

- دور مراكز التحكيم الدولية في فض منازعات عقد البوت

يتميز عقد البوت بميزتين أساسيتين[٣٢]، الاولى تتمثل في ان هذه العقود في معظم الاحيان يكون موضوعها استثماري اي يتعلق مباشرة بالبنية التحتية للدولة[٣٣]، وخاصة الاشغال العامة والمرافق العامة لذلك فهو عقد استثماري دون اي شك [٣٤]،

---

(٢٧) ماهر محمد حامد، النظام القانوني لعقود الانشاء والتشغيل واعادة المشروع البوت، المرجع السابق، ص٤٤٤.

(٢٨) أحمد بوخلخال، نظام تسوية منازعات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة الماجيستير في القانون، جامعة الجزائر ١، كلية الحقوق، بن عكنون، ٢٠١٣، ص٤٦.

(٢٩) أحمد بوخلخال، نظام تسوية منازعات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي وتطبيقاته في الجزائر، مرجع سابق، ص٤٨.

(٣٠) أحمد بوخلخال، نظام تسوية منازعات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي وتطبيقاته في الجزائر، مرجع سابق، ص٤٨.

(31) E.S.ROMERO,l'arbitrage CIRDI et les contrats de nature publique passes avec un états ou une entité étatique, collection droit administrative Law, Bruylant 2011, P.31

(32) O.CUPERLIER ,Arbitrage,OHADA ,et personnes publiques, collection droit administrative law 7 , Bruylant 2011 , P.84.

(33) Ch. Bettinger , La gestion déléguée des services publics dans le monde : concession ou BOT , Berger–Levrault , 1997 , p.75.

(34) M.Voisset,le service public autrement ,(de quelques effets du droit communautaire sur le droit français des services publics industriels et commerciaux),RFDA 1995,P.304.

اما الميزة الثانية لهذا العقد فهو انه غالبا ما يكون عقدا دوليا[٣٥]، وذلك لعدة اسباب، منها انه عقد يهدف الى تحقيق التنمية بمختلف أنواعها وعادة ماتكون الشركات الدولية الكبرى قادرة على تحقيق هذا الهدف، الامر الذي قد لا يتوفر في الشركات الوطنية، لذلك فان هذا العقد يفقد او بالأحرى تتراجع الطبيعة الادارية له أمام طابعه الدولي[٣٦].

- اللجوء الى التحكيم في العقود

من المعروف ان التحكيم في العقود العادية يخضع الى قاعدة أساسية وهي وجود العقد وكذلك البند الذي يكرس التحكيم كآلية لفض المنازعات بين اطرافه، اما فيما يتعلق بعقود البوت فإن تكوين اللجنة التحكيمية له بعض الخصائص [٣٧]، ذلك انه وبمجرد نشوء النزاع بين طرفي العقد فإن أحد أطراف العقد قد يواجه إشكاليات تتعلق بتكوين اللجنة، في هذه الحالة يجب على هذا الطرف اللجوء الى القضاء، والذي يعرف بقضاء الارتكاز[٣٨]، إلا أن هذه الإشكالية تطرح تحديد طبيعة هذا القضاء، أو بما أن العقد هو دولي وكذلك إداري فإن القاضي الذي يعود اليه دور التدخل هو القضاء الإداري[٣٩]، ويتضح ذلك من موقف مجلس الدولة الفرنسي وفي نزاع يتعلق مباشرة في تكوين اللجنة التحكيمية، فإنه ذهب إلى القول بأن القاضي المختص في هذه الحالة من دون شك هو القاضي الإداري، كما توجد أيضا بعض الإشكاليات الأخرى المتعلقة في تحديد هذه الجهة القضائية، حيث أن القضاء الإداري الذي في نطاق اختصاصه يتكون التحكيم حيث يعد هو المختص، ويعتبر هو قضاء الارتكاز أو القضاء الإداري المختص مكانياً، ولا سيما أنه إذا عقدت اللجنة التحكيمية في فرنسا فإن القضاء الإداري الفرنسي هو المختص.

ويتضح مما سبق ان اللجنة التحكيمية في العقود الإدارية لا تتمتع بأية خصائص، وبذلك يمكن أن يخضع إلى قواعد أصول المحاكمات المدنية[٤٠].

٢. تبعات خضوع عقد البوت للتحكيم

إن تبعات خضوع عقد البوت للتحكيم تترتب عليه تبعات وآثار مهمة وذلك على مستويات عدة، ذلك لأن الحديث على خضوع هذا النوع من العقود للتحكيم يعني وبشكل مباشر خضوعه للقانون الدولي، وذلك على مستوى القانون الواجب والتطبيق، كذلك فإننا سنعالج إشكاليتين تتعلق الأولى بإحالة البند التحكيمي إلى عقود البوت أما الإشكالية الثانية فتتعلق بإشكالية القانون الواجب التطبيق.

(35) M.Waline la théorie générale du contrat de droit civil et en droit administrative, in études offertes à Jacques Ghestin, le contrat au début du XXIe.siecle,LGDJ,2001,P965.

(36) T.Walde Nouveaux horizons pour le droit international des investissements dans le contexte de la mondialisation économique ,colloque, cours et travaux de l'IHEI,n0 2,Pedone 2004,p59.

(37) G.Teboul, le juge administrative et le droit international ,AJDA juin1995, p..44

(38) C.Vinet impossibilité de recourir à l'arbitrage en dehors des dérogations prévues a l'article L.311-6 du CJA,AJDA , 2008 ,P.698 .

(٣٩) إن هذه النظرية التي تقول أن القضاء الإداري هو المختص لا تتمتع بإساس قانوني صلب و إنما يمكن تحديد ذلك عن طريق اللجوء إلى محكمة التنازع التي تحدد القضاء المختص بعد ذلك يمكن تحديد المحكمين. أنظر: التحكيم الدولي في القانون التونسي والقانون المقارن، مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، ٢٠٠٦، ص١٥.

(٤٠) أحمد الورفلي، التحكيم الدولي في القانون التونسي والقانون المقارن، مرجع سابق، ص ١٦.

- **البند التحكيمي في عقود البوت**

من المعروف أن عقود البوت تتكون عادة من عدة عقود[٤١]، لذلك فإن الإشكالية التي تطرح في هذا المجال هو أن الإدارة قد تنص على البند التحكيمي في العقد الأصلي، إلا أن العقود الاخرى المكونة لعقد البوت قد لا تتضمن بنداً تحكيمياً في هذه الحالة[٤٢].

ـ مبدأ إحالة البند التحكيمي في عقود البوت

أن البند التحكيمي يحال إلى العقود الأخرى أي إلى الغير، أي الأطراف الذين لم يوقعوا على البند التحكيمي في عقود السلسلة[٤٣]، إلا إذا كان ذلك البند يخضع إلى الاعتبار الشخصي أو إثبات الغير بعدم معرفته بوجود هذا البند، لذلك فإن البند التحكيمي في هذا الإطار يعد صحيحاً، ويحال إلى الغير مع إحالة موضوع العقد الأساسي.

ـ تأكيد استقلالية البند التحكيمي

منذ صدور قرار Gosset [٤٤] بتاريخ ٧ مايو ١٩٦٣ أصدرت محكمة التمييز الفرنسية قراراً أقرت فيما معناه بأنه في مادة التحكيم الدولي فإن الاتفاق التحكيمي سواء كان مبرماً بشكل منفصل عن العقد الأساسي أو متضمناً في العقد الأساسي، فإنه وفي كلتا الحالتين يتميز باستقلالية قانونية، وبذلك لا يمكن أن يبطل إذا ما تم الطعن بالبطلان بالعقد الأساسي.

إن استقلالية البند التحكيمي في النظام الدولي لها قيمة المبدأ، كذلك فإن الاجتهاد التحكيمي هو الآخر كرس هذا المبدأ وذلك في القرارات التحكيمية في قضايا BP & Liamco [٤٥]، ذلك أن الحكومة الليبية في حينه دفعت ببطلان البند التحكيمي وبذلك يعدّ العقد الأساسي باطلاً، إلا أن المحكمين رأوا بأن البند التحكيمي يعدّ مستقلاً ولا يمكن أن يطاله البطلان الذي يشوب العقد الأساسي.

- **إندماج القانون الإداري في قواعد القانون الدولي**

يخضع العقد الإداري الذي يقبل التحكيم الدولي بشكل مباشر أو غير مباشر للقانون الدولي الخاص، بمعنى أنه قد يفقد خصائصه العامة وقد يحتفظ بها.

ثالثا: انجازات الموانئ السعودية والاتجاهات الحديثة لمشروعات عقد البوت

تحقق المملكة العربية السعودية جهودًا طموحة في تحسين الخدمات اللوجستية، بما في ذلك تبسيط عمليات الاستيراد والتصدير وتحسين البنية التحتية وإصلاحات الحوكمة والتنظيم. "موانئ" قد حققت إنجازات مهمة، مثل توقيع العديد من الاتفاقيات لتطوير نقل البحري، وبدأت في مشروع تطوير محطة الحاويات الجنوبية بميناء

(41) C. Khater . Les contrats de concession de service public ou BOT en droit français et égyptien, Paris1, 2004.

-S. Abdel Baki , les projets internationaux de construction mené selon la formule BOT , droit égyptien – Droit français , Thèse Paris 1 , 2000 , p.7.

(42) J. Travard, Jean rivero , Les lois du service public, AJDA, 17 mai 2010, p. 987

(٤٣) محمد الحاج علي مجموعة العقود ومبدأ الأثر النسبي في التشريع اللبناني، دار الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩، ص٢٨٥.

(44) CA Paris , 12 juillet 1984 , p.124 , note B. Gauldman , Rev. arb. 1986, p.75. Cour de Cassation, 6 janvier 1987, p.638, note Gauldman, Rev. arb. 1987, p.469, note Leboulanger.

(45) Sentence Liamco c / Gouvernement de la republique arabe Libyenne , Rev. arb. 1980, p. 132.

- Sentence BP Exploration Company c / Gouvernement de la Republique Libyenne, Extraits, Rev. arb. 1980, p.129.

جدة الإسلامي. كما أضافت خدمات جديدة للشحن الملاحي ووقعت اتفاقية مع خط الملاحة "Hapag-Lloyd" لزيادة حركة الحاويات في الموانئ السعودية(٤٦).

قامت المملكة العربية السعودية بجهود كبيرة لتطوير البنية التحتية في الموانئ السعودية من خلال تنفيذ ٣٢ مشروعاً، وطرح فرص استثمارية لتطوير المحطات في الموانئ. تم تحسين خدمات الشحن الملاحي وتطوير أنظمة حديثة وتفعيل نظام حجز مواعيد الشاحنات. وبالتعاون مع صندوق الاستثمارات العامة، تم تنفيذ مشروعات لتطوير قطاع السفن السياحية وافتتاح أول محطة لسفن الكروز السياحية. كما حققت المملكة مكاسب ملموسة في تقليل فترة التخليص الجمركي وتوسيع سعات أصول النقل الرئيسية، بالإضافة إلى منح عقود الامتياز لمشغلين من القطاع الخاص. تتجه المملكة نحو تحسين البنية التحتية لكافة الموانئ في المستقبل القريب، مما يعزز قدرتها على استيعاب وتحسين خدمات الشحن والتجارة البحرية(٤٧). في عام ٢٠٢١، خصخصت المملكة العربية السعودية موانئها من خلال ١٢ عقداً للبناء والتشغيل، حققت نجاحاً بتجاوز إنتاجيتها المتوقعة بنسبة ١٠٪ خلال ستة أشهر. كما وقعت هيئة الموانئ عقداً لتحسين وتطوير ميناء جدة الإسلامي لمدة ٣٠ عاماً، لجعله أكبر محطة حاويات في المملكة(٤٨). أعلنت "موانئ" عن وضع حجر الأساس لمشروعين لتطوير وتشغيل محطتي الحاويات في ميناء الملك عبد العزيز بتكلفة تزيد عن ٧ مليارات ريال، وفقًا لنموذج "BOT" بالدمام. يهدف هذا المشروع إلى دعم رؤية السعودية ٢٠٣٠ وتعزيز دور المملكة كمركز لوجستي عالمي، من خلال تحسين البنية التحتية البحرية وتعزيز قدرات الشحن والتجارة الدولية(٤٩).

تم إعلان وضع حجر الأساس لمشاريع تطوير وتشغيل محطتي الحاويات في ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، بتكلفة تتجاوز ٧ مليارات ريال، وذلك لزيادة الطاقة الاستيعابية وتحسين البنية التحتية. ستشمل هذه المشاريع تطوير الأرصفة والبنية التحتية، وتوسيع الأرصفة وتحسين ساحة الحاويات، بالإضافة إلى إنشاء منطقة تجربة معدات وتقنيات حديثة. من المتوقع أن ترفع هذه المشاريع الطاقة الاستيعابية للمحطات بأكثر من ١٢٠٪ وتوفير الوظائف، وتعزيز جودة سلاسل الإمداد وتحسين حركة الواردات والصادرات الوطنية. تسعى "موانئ" لجذب المزيد من الاستثمارات وتنفيذ أكثر من ١٦٠ مشروعًا خلال السنوات القادمة، وتحقيق أداء استثنائي في مناولة الحاويات، مما يؤكد على مكانتها وقدرتها التشغيلية واللوجستية(٥٠).

المطلب الرابع: الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البوت

أصبحت الشراكة موضوعًا مهمًا على أجندة حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث قامت بعض الدول بتنفيذها بنجاح، بينما لا تزال البعض الآخر تتعثر فيها. تُعتبر الشراكة وسيلة للتنمية، تشارك فيها القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني بشكل تعاوني(٥١)، النقاش في الوقت الحالي لم يعد حول اختيار بين دور الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد، بل حول كيفية تحقيق تكامل فعّال بينهما لخلق شراكة مثمرة. كل من

(٤٦) الهيئة العامة للموانئ، https://mawani.gov.sa/media-center، آخر زيارة ٢٠٢٣.
(٤٧) تقرير وزارة النقل للملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣.
(٤٨) الهيئة العامة للموانئ، https://mawani.gov.sa/media-center، آخر زيارة ٢٠٢٣.
(٤٩) مجلة النقل والخدمات اللوجستية، مجلة شهرية ، المملكة العربية السعودية، يناير ٢٠٢٣.
(٥٠) مجلة النقل والخدمات اللوجستية، مجلة شهرية ، المملكة العربية السعودية، يناير ٢٠٢٣.
(٥١) محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٨ ، ع ٣ - سبتمبر ٢٠١٨، ص٣٧.

الدولة والقطاع الخاص لهما دور مهم في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية، ولا يمكن لأي منهما أن يحل محل الآخر أو أن يتم إلغاء دور أحدهما دون الآخر(٥٢)، ويعد عقد البوت من أهم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يتم اللجوء إليه لتنفيذ عدة مشاريع كبرى تتطلب التعاون بين القطاعين لما له من آثار إيجابية لكل منهما(٥٣).

أولا: أهمية الشراكة وفق نظام البوت

تظهر أهمية الشراكة وفق نظام البوت في تنفيذ المشروعات المختلفة كتشييد البنية التحتية للمرافق والتى تسهم في دعم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التخفيف من العبء المالي على الموازنات العامة بالإضافة الى ذلك نجد(٥٤):

- معالجة قصور التمويل الحكومي
- توفير مشروعات تساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- وسيلة للحد من تزايد المديونية الخارجية
- الحد من التضخم وتوفير العملة الصعبة
- الحد من البطالة

ثانيا: التجربة المصرية للشراكة وفق نظام البوت

باتتت التجربة المصرية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص ناجحة، بما في ذلك نظام البوت، بدعم من الوحدة المركزية للشراكة، تم إطلاق سياسة جديدة لمشاركة القطاع الخاص في التنمية عام ٢٠١٠، تمكّن هذا الإطار التنظيمي من تخفيف العبء على الموازنة العامة من خلال تعزيز الشراكة على المستوى الوطني في مختلف القطاعات، مع اعتماد قوانين ولوائح تتوافق مع الممارسات الدولية(٥٥).يمكن تلخيص عدد وقيمة أبرز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية في مصر كما يلي(٥٦):

منذ عام ٢٠١٦، وقعت مصر ثلاثة مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT). من بين هذه المشاريع: محطة القاهرة الجديدة للصرف الصحي، ومستشفيات مواساة الجامعي

---

(٥٢) جاهين أيمن عبد الحميد، تقييم تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في جمهورية مصر العربية: دراسة حالة لمشروعات توصيل الغاز الطبيعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٣٦.

(٥٣) براق محمد، عبد الحميد فيجل، عقد البوت(BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية إشارة إلى تجارب غربية وعربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد ٥، ٢٠١٨، ص٢.

(٥٤) صلاح، محمد، دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٩٠ ومابعدها. نقلاً عن: عوامري، فايزة، هرامزة مروة، مساهمة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع والمرافق العامة - تجارب دولية مختارة بالتركيز على التجربة الجزائرية – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٩، ص٦١.

(٥٥) محمد أشرف خليل حمدونة، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني، من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة ، أطروحة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٧، ص ٨٤.

(٥٦) عبد الحكيم حجاح، محمد بوقموم، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحتية وفق نظام BOT قراءة في تجارب دولية مختارة، جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلة علمية محكمة ومتخصصة، العدد ٢، الجزائر، يونيو ٢٠١٨، ص ١٦.

التخصصي وجامعة سموحة للأمومة وبنك الدم. وبلغ إجمالي عدد المشاريع بنظام الشراكة في مصر حوالي ٦٢ مشروعاً بقيمة تزيد عن ٢ مليار دولار منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٥، مع وجود ٦٠ مشروعاً آخر قيد الإنشاء بقيمة تقدر بنحو ٢ مليار دولار. تشمل هذه المشاريع إنشاء المدارس ومشاريع في مجالات الصحة والمرافق والنقل(٥٧):

١- مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس

الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتعاون مع الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص قامت بدعوة الشركات الخاصة للمشاركة في بناء ٣٤٥ مدرسة جديدة في ١٨ محافظة. يشمل العقد تجهيز وصيانة وتمويل المدارس، وتوفير الخدمات غير التعليمية مثل الصيانة والنظافة والأمن على مدار ١٥ عاماً، من خلال مناقصة دولية. وفي نهاية العقد، سيتم تسليم المدارس إلى الهيئة بعد إعادة تأهيلها دون أي مقابل مادي. يعد هذا المشروع المرحلة الأولى من برنامج يهدف إلى بناء ٢٢١٠ مدرسة جديدة في المستقبل.

٢- مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع الصحة

جامعة الإسكندرية بالتعاون مع الوحدة المركزية للشراكة دعت القطاع الخاص للمشاركة في بناء مستشفيات جامعية عبر مناقصة دولية، تشمل التمويل والتجهيز والصيانة وتوفير الخدمات غير الإكلينيكية. المستشفيات تتضمن مستشفى النساء والتوليد ومستشفى المواساة التخصصي بمراكز متميزة في جراحات المخ والأعصاب وأمراض الجهاز البولي والكلوي.

٣- المشاريع التي تعتمد على شراكة القطاع الخاص في قطاع المياه والصرف الصحي

مشروع محطة معالجة مياه صرف صحي بالقاهرة الجديدة بالتعاون مع وزارة السكان والمرافقة والتنمية العمرانية والهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة والوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص يستهدف معالجة ٢٥٠ ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي يوميًا.

ثالثا: التجربة السعودية للشراكة وفق نظام البوت

المملكة العربية السعودية ركزت على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية منذ نهاية الثمانينيات، وصدر القرار رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٦ لتوسيع نطاق هذه الشراكة في هذا المجال(٥٨).

١. مبررات لجوء المملكة العربية السعودية للشراكة بين القطاع العام والخاص:

تزايد اهتمام المملكة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص يرجع أساساً إلى تراجع إيرادات الحكومة بسبب انخفاض أسعار النفط، وتقلص التمويل الحكومي. هذه الشراكة توفر فرصة للاستفادة من موارد القطاع الخاص في تمويل المشاريع الكبيرة، وتمكن الحكومة من توجيه مواردها إلى القطاعات الأولوية. رؤية المملكة ٢٠٣٠ تسعى إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتعزيز الخدمات مثل الإسكان والتعليم والرعاية الصحية من خلال هذه الشراكة(٥٩).

---

(٥٧) عبد الحكيم حجاج ، محمد بوقموم ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحتية وفق نظام BOT قراءة في تجارب دولية مختارة، مرجع سابق ، ص ١٧.

(٥٨) حلوفي سفيان، الشرا كة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد ٦ ، العدد ١ ، أبريل- ٢٠٢٢، ص ٣٠٣.

(٥٩) ميدبروجكتس، www.meedprojects.com Projects middle east، ٢٠٢١

٢. الإطار المؤسسي والتشريعي للشراكة:

يعاني الاستثمار في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من افتقار إلى قواعد وأحكام خاصة تتعامل مع تحديد المستثمرين المناسبين واختيار أفضل العروض، بالإضافة إلى نقص في أسس التقييم التي تغطي الجوانب المالية والفنية والتشغيلية لهذه المشروعات. القواعد الموجودة في العديد من الحالات غالبًا ما تكون غير مناسبة لتطبيقها على مشروعات الشراكة هذه.

بعض التشريعات السارية تحتوي على عدة قيود تتنافى مع السياسات التمويلية والاقتصادية الحديثة، وتتعارض مع طبيعة المشروعات والمرافق العامة في تطبيقاتها الحديثة. في بعض الأحيان، كانت هذه التشريعات عائقًا للاستثمار الخاص في مجال المرافق العامة ومشروعات البنية التحتية(٦٠).

٣. بعض نماذج الشراكة بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية:

خلال الخطط الخمسية في المملكة العربية السعودية، اعتمدت الحكومة مبدأ تعزيز التخصيص، حيث أسس البلد نفسه على مبدأ الاقتصاد الحر منذ تأسيسه. تضمنت خطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠) استمرارية هذا المبدأ بفتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مع الاحتفاظ بالحكومة بالقدرة على مزاولة الأنشطة التي لا يمكن أداؤها من قبل القطاع الخاص.

- **قطاع الطيران:**

أول مشروع شراكة حقيقية بنظام البوت في السعودية كان تمويل وتطوير وتشغيل مطار الأمير محمد بن عبد العزيز في المدينة المنورة، وقع في عام ٢٠١١، وأظهر نجاحه إمكانية تنفيذ الشراكة بنجاح رغم غياب إطار قانوني واضح. شركة تاف للمطارات ومجموعة الراجحي وسعودي أوجيه شكلوا تحالفًا لتنفيذ المشروع. النجاح في هذا المشروع جعله سابقة مهمة ودليلا للمستثمرين، مما أدى إلى المزيد من مشاريع الشراكة في قطاع المطارات.

١) مطار الطائف الدولي.
٢) مطار الأمير عبد المحسن بن عبد العزيز في ينبع.
٣) مطار نايف بن عبد العزيز في القصيم.
٤) مطار حائل الإقليمي.
٥) مطار الملك خالد الدولي صالة (6) في الرياض.

- **قطاع المياه:**

تعتبر السعودية من أكبر مستخدمي أسلوب تحلية المياه، لكن تحلية المياه تتطلب محطات ذات تكاليف هائلة تصل إلى ٣ مليارات دولار سنويًا. أُنشئت شركة لتحلية المياه في منتصف السبعينيات وارتفع إنتاجها من ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويًا في عام ١٩٩٧ إلى ٧٩٥ مليون متر مكعب. وضعت السعودية استراتيجية لزيادة إنتاج المياه إلى ٣ مليارات متر مكعب بتكلفة ٦٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، وفي سبيل ذلك، وضعت السعودية إطارًا منظمًا لمشاركة القطاع الخاص في تحسين قطاع المياه والصرف الصحي. تم تكليف شركة يابانية

(٦٠) خليل هاني أحمد، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر، تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧، ص ٨٠. نقلاًعن :حلوفي سفيان، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

بمشروع تحلية مياه جدة، الذي نجح في توفير المياه لأكثر من ٢,٥ مليون شخص، بالإضافة إلى إنشاء مراكز لمعالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في الزراعة(٦١).

- **إدارة الموانئ:**

في عام ١٩٩٧، قررت السعودية تحويل إدارة موانئها ومرافق السفن إلى القطاع الخاص، وذلك لتشغيلها بشكل تجاري. تضمنت الخطة الجديدة العناصر التالية:

١) الاحتفاظ بملكية الموانئ ومرافق السفن للحكومة.

٢) - تقديم حوافز كافية لتمكين القطاع الخاص من الاستثمار في المعدات الثقيلة لتشغيل الموانئ بكفاءة.

٣) تشغيل الموانئ من قبل القطاع الخاص على أساس تجاري، مع توفير الخدمات اللازمة وتوظيف وتدريب الكثير من المواطنين السعوديين.

٤) تنفيذ شراكة تعاقدية بين القطاعين العام والخاص من خلال المزايدة العامة، وتحديد وظائف لخطوط التحميل والتنزيل والصيانة لكل منها بشكل مستقل.

تمت مشاركة منظمات الأعمال الخاصة، سواء كانت سعودية أو إقليمية أو عالمية، في عدة مناقصات لتشغيل الخطوط الوظيفية في الموانئ السعودية السبعة، حيث شملت أكثر من عشرين منظمة مختلفة. وفي إطار تطوير البنية التحتية للموانئ، أبرمت السعودية اتفاقية مع ماليزيا في عام ٢٠٠٧ لتوسيع ميناء جدة بهدف زيادة قدرته على استيعاب السفن والحاويات، ما يعكس أهمية الميناء الذي يتعامل مع ما يقرب من ٦٠٪ من واردات السعودية بحرًا. ورغم أن قطاع الإسكان يشكل حاليًا ٥٤٪ من قيمة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن النقص في هذا القطاع يشير إلى الحاجة الماسة للاستفادة من موارد وخبرات القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تزداد نسبة مشاركة قطاعي التعليم والرعاية الصحية في السوق بسرعة خلال السنوات الخمس المقبلة، بعد إعلان الهيئة العامة للاستثمار عن نية خصخصة بعض المؤسسات في هذين القطاعين، الذي كانت مهمة الحكومة تمويل وتشغيل مؤسساتهما(٦٢).

رابعاً: نتائج مشروعات الشراكة في المملكة السعودية:

على الرغم من زيادة مشاركة القطاع الخاص داخل المملكة في المشروعات الاقتصادية، وخاصة في مشروعات البنية الأساسية، خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن القطاع الخاص يواجه عددًا من التحديات التي قد تقيّد دوره في هذا المجال. ومن أهم تلك التحديات ما يلي(٦٣):

١. تكاليف المعاملات الإدارية داخل الجهاز الإداري بالمملكة تشكل نسبة تتراوح بين ٥٪ و١٠٪ من إجمالي تكلفة المشروع.

---

(٦١) وزارة الاقتصاد والتخطيط ، إنجازات الخطة الثامنة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩٧.

(٦٢) حلوفي سفيان، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٣٠٩.

(٦٣) خليل هاني أحمد، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر، تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية، المرجع السابق، ص٨٦. نقلاً عن: حلوفي سفيان، الشرا كة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص ٣١٢.

٢. نقص المرونة في تسعير خدمات البنية الأساسية، خاصة في مجال المياه، ساهم في تقليل جاذبية القطاع الخاص للاستثمار في تمويل وتشغيل تلك القطاعات، نظراً لتجميد الأسعار خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩، رغم ارتفاع معدلات التضخم والأسعار.

٣. صعوبات في استكمال بعض الإجراءات التنظيمية للشراكة مع القطاع الخاص، مثل عدم وضوح كيفية تسوية المنازعات بين الحكومة والقطاع الخاص.

الخاتمة

يسهم عقد البوت في تحقيق التنمية والتطور والبنية التحتية، ويوفر بيئة اقتصادية مستقرة. يسهم في توفير خدمات متميزة للأفراد ويساعد الدول في النمو الاقتصادي دون إقتراض. الشركات القادرة على تصميم وتنفيذ المشاريع تستفيد من هذه العقود للربح، وبعد فترة متفق عليها تعود المشاريع للدولة. الدراسة تناولت أيضًا التحكيم وعلاقته بعقود البوت، وأثر التحكيم في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، مما يعزز القدرة التنافسية ويعزز الاقتصاد السعودي.

أولاً: النتائج:

١. عقد البوت يخفف العبء الاقتصادي على الدول النامية ويسهم في تحقيق التنمية وتوفير الخدمات العامة.

٢. تتنوع صور عقود البوت ويجب اختيار الصورة المناسبة للوضع الاقتصادي والقانوني للدولة.

٣. يساهم عقد البوت في تحقيق التمويل والتنمية ويسهم في تنفيذ برامج التطوير الشاملة للبنية التحتية.

٥. تحدث العديد من النزاعات في عقود البوت وتتعلق بآليات فض النزاع والقانون المطبق لها داخل الدول.

٦. الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسمح ببناء وتشغيل المشاريع العامة وتقديم الخدمات العامة.

٧. التحكيم يلعب دوراً مهماً في فض النزاعات في عقود البوت من خلال هيئات مستقلة.

٩. يلعب عقد البوت دوراً محورياً في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق المصالح الاقتصادية للأطراف المتعاقدة.

١٠. يحقق عقد البوت المصلحة الاقتصادية للأطراف المتعاقدة ويعتبر ضرورياً في ظل الازمات الاقتصادية والحاجة إلى التنمية.

ثانياً: التوصيات: -

١. ضرورة دراسة مزيدة لموضوع التحكيم في منازعات عقود البناء والتشييد.

٢. تحديد شروط تقنية لاختيار شركة المشروع في عقود البناء والتشييد.

٣. تنظيم عملية اللجوء إلى عقود البناء والتشييد لتجنب العقود التي تزيد من النفوذ الأجنبي.

٥. استخدام عقود البناء والتشييد كوسيلة لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة.

٨. تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد حيث يتم عادةً من خلال عقود البناء والتشييد، التي تسمح للشركات الخاصة بالمساهمة في تطوير البنى التحتية والمشاريع الكبرى..

٩. تقييم التجارب الناجحة في الشراكة مع القطاع الخاص وتجنب السلبيات.

١٠. انشاء مراكز تحكيم متخصصة لتسوية النزاعات في عقود البناء والتشييد.

المراجع

أولا: المراجع العامة

- الورفلي،احمد، التحكيم الدولي في القانون التونسي والقانون المقارن، مجمع الاطرش للنشر والتوزيع ، تونس ٢٠٠٦.
- عدنان، عمرو، وسائل تنفيذ النشاط الاداري، د.ن، القدس، ٢٠١٠.
- محمد الحاج علي، مجموعة العقود ومبدا الاثر النسبي في التشريع اللبناني، دار الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.

ثانيا: المراجع المتخصصة

- بدر،احمد سلامة، العقود الادارية وعقد البوت، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٠.
- البهجي، عصام احمد، التحكيم في عقود البوت، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٨.
- الروبي، محمد، عقود التشييد والاستغلال والتسليم (BOT) دراسة في اطار القانون الدولي الخاص، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٤.
- الياس، ناصيف، سلسلة ابحاث قانونية مقارنة عقد ال BOT، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠٠٦.
- نصار،جابر جاد، عقود البوتB.O.T والتطور الحديث لعقد الالتزام: دارسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.
- جعفر، انس، العقود الادارية مع دراسة لعقود ال BOT ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٧.
- سلامة، كمال طلبه المتولي، النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٠.
- الدرويش،ضيف الله محمد احمد، دور المؤسسات المالية الاسلامية في تمويل مشروعات الوقف وبخاصة عقود البناء والتشغيل والتحويل ال (BOT) ،٢٠١٤.
- حجازي، عبد الفتاح بيومي، عقود البوت BOT في القانون المقارن، دار الكتب القانونية، مصرن المحلة الكبرى، ٢٠٠٨.
- البهجي،عصام احمد، عقود البوت BOT الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة دراسة تحليلية للتنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الاساسية الممولة باسلوب البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية للدولة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،٢٠٠٨.
- عطية، عبد القادر، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط٢، ٢٠٠١.
- الروبي،محمد، عقود التشيد والاستغلال والتسليم B.O.T ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. ٢٠١٣.
- الخرس،محمد بن جواد، مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢
- المطيري، محمد مطر، الحقوق والالتزامات التبادلية لاطراف عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T، جامعة طنطا كلية الحقوق، مصر، ٢٠١٠.
- القطب، مروان محي الدين، طرق خصخصة المرافق العامة الامتياز - الشركات المختلطة BOT- تفويض المرفق العام (دراسة مقارنة)، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

- الحبشي،مصطفى عبد المحسن، الوجيز في عقود البوتB.O.T ، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، ٢٠٠٨.
- ماهر، محمد حامد، النظام القانوني لعقود الانشاء والتشغيل واعادة المشروع البوت، دار النهضة العربية بالقاهرة، دط، ٢٠٠٥، ص٣٨.
- أحمد، سلامة بدر، العقود الإدارية وعقود ال BOT، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٦٠.

ثالثاً: رسائل الدكتوراة والماجستير

- احمد، بوخلخال، نظام تسوية منازعات الاستثمارات الاجنبية في القانون الدولي وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجيستير في القانون جامعة الجزائر ١ ، كلية الحقوق - بن عكنون، ٢٠١٣.
- جاهين، أيمن عبد الحميد، تقييم تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في جمهورية مصر العربية: دراسة حالة لمشروعات توصيل الغاز الطبيعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- حصايم، سميرة، عقود البوتB.O.T اطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مُولود معمري- تيزي وزو ، الجزائر، ٢٠١١.
- ضيا، حنان احمد، وسائل فضّ النزاعات الناشئة عن عقد البناء – التشغيل ونقل الملكية (BOT دراسة مقارنة، اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في الحقوق ،جامعة بيروت العربية، ٢٠١٦.
- خليل، هاني أحمد، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر، تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٧.
- زهير، بن عيسى، التحكيم في عقود الـ boot-bot ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير قانون الاعمال تخصص شعبة الحقوق جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٥.
- عوامري، فايزة، هرامزة مروة، مساهمة الشراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع والمرافق العامة - تجارب دولية مختارة بالتركيز على التجربة الجزائرية - مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٩.
- حمدونة، محمد أشرف، خليل العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني، من وجهة نظر القطاع الخاص بقطاع غزة ، أطروحة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة ،٢٠١٧.
- الطراونة،وليد مصطفى، التزامات المتعاقد مع الادارة في عقود البوت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٤.
- الظفيري،يوسف ناصر حمد جزاع، تسوية المنزعات الناشئة عن عقود البوت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن ٢٠١١.

رابعاً: المجلات العلمية المتخصصة

- البشيتى، امل نجاح، نظام البناء والتشغيل والتحويلB.O.T ، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثاني والثلاثون السنة الثالثة، ٢٠٠٤.
- العشماوي، شكري رجب، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ضرورة اقتصادية دراسة تحليلية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية، العدد الاول، ٢٠١١.
- براق، محمد عبد الحميد فيجل، عقد البوت(BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية إشارة إلى تجارب غربية وعربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد ٥، ٢٠١٨.
- حلوفي، سفيان، الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد ٦ / العدد ١ / أبريل- ٢٠٢٢.
- عبد الوهاب، ابراهيم ابو سليمان، عقد البناء والتشغيل واعادة الملك B.O.T. العدد ١٩ مجلة مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، جدة. ٢٠٠٨.
- محمد، عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفهوم والأسباب والدوافع والصور، المجلة العربية للإدارة، مج ٣٨ ، ع ٣ - سبتمبر ٢٠١٨.

خامسا: المؤتمرات والندوات

- احمد، احمد محى الدين، تطبيق نظام البناء والتمليك BOT في تعمير الاوقاف والمرافق العامة، منظمة المؤتمر الاسلامى الدولى، الدورة التاسعة عشرة، امارة الشارقة، ٢٠٠٨.
- الساعاتي، عبد الرحيم، خصخصة ادارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في السعودية، ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الاهلي في تمويل المشروعات الاساسية، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٩٩.
- سعد، بن سعيد الذيابي، التحكيم في عقود الانشاءات الدولية (البوت)، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع العاشر لمركز التحكيم التجاري بدول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة عمان حول التحكيم في عقود النفط والانشاءات الدولية، ٢٠١٤.
- كامران، حسين الصالحي، وسائل تسوية منازعات عقود ال BOT (بطرق ودية التحكيم كنموذج) في ضوء القانون الاماراتي (المؤتمر الثامن عشر ، عقود البناء والتشييد بين القواعد القانونية التقليدية والنظم القانونية المستحدثة)،كلية الحقوق - جامعة المنصورة ، مصر، ٢٠١٠.

سادساً: الجرائد الرسمية والتقارير

- تقرير وزارة النقل للملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤.

سابعاً: القوانين

- الامر الملكي رقم (ا/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ ١٩٩٣م.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦) بتاريخ ١٣٩٩/٢/٣هـ والمصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٣٩٩/٢/٢٢هـ ١٩٧٩ م المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣.

ثامناً: المراجع الاجنبية

- B. Gauldman , Rev. arb. 1986.
- C. Khater . Les contrats de concession de service public ou BOT en droit français et égyptien , Paris1, 2004.
- C.Vinet impossibilité de recourir à l'arbitrage en dehors des dérogations prévues a l'article L.311-6 du CJA,AJDA , 2008.
- CA Paris , 12 juillet 1984.
- Ch. Bettinger , La gestion déléguée des services publics dans le monde : concession ou BOT , Berger– Levrault , 1997 .
- Cour de Cassation, 6 janvier 1987.
- E.S.ROMERO,l'arbitrage CIRDI et les contrats de nature publique passes avec un états ou une entité étatique, collection droit administrative law, Bruylant 2011.
- G.Teboul, le juge administrative et le droit international ,AJDA juin1995,
- Gauldman , Rev. arb. 1987 .
- J. Travard, Jean rivero , Les lois du service public, AJDA, 17 mai 2010,
- M.Voisset,le service public autrement ,(de quelques effets du droit communautaire sur le droit français des services publics industriels et commerciaux,RFDA 1995.
- M.Waline la théorie générale du contrat de droit civil et en droit administrative, in études offertes à Jacques Ghestin, le contrat au début du XXIe.siecle,LGDJ,2001.
- O.CUPERLIER ,Arbitrage,OHADA ,et personnes publiques, collection droit administrative law 7 , Bruylant 2011.
- Sentence BP Exploration Company c / Gouvernement de la Republique Libyenne , Extraits , Rev. arb. 1980,
- Sentence Liamco c / Gouvernement de la republique arabe Libyenne , Rev. arb. 1980 ,
- T.Walde Nouveaux horizons pour le droit international des investissements dans le contexte de la mondialisation économique ,colloque, cours et travaux de l'IHEI,n0 2,Pedone 2004.

تاسعاً: المواقع الالكترونية

- الهيئة العامة للموانئ اخر زيارة ٢٠٢٤،
- https://mawani.gov.sa/media-center
- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، إنجازات الخطة الثامنة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.